

## العنف والتطرف السياسي من منظور علم النفس: معطيات أولية عن السابقة الجزائرية

أ . بوسنة محمود  
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
جامعة الجزائر

### ملخص :

تناولنا في هذا البحث بالتحليل نقطتين أساسيتين حول ظاهرة العنف بالجزائر، حيث عملنا على تقديم بيانات أولية حول:  
أولا: الخصائص العامة الأساسية للأفراد الذين التحقوا بالجماعات المسلحة التي ظهرت إلى العلن في التسعينات .  
ثانيا: العوامل الاجتماعية و النفسية التي أدت هؤلاء الأفراد إلى تبني أو السقوط في مسار العنف بمختلف أشكاله.

### Résumé

Le travail que nous présentons sur le phénomène de violence en Algérie est une analyse basée sur un ensemble de données préliminaires concernant deux points essentiels :

- Les principales caractéristiques des personnes qui ont rejoint les groupes armés dans les années 90.
- Les facteurs psychosociologiques qui ont été à l'origine de l'implication, sous ces différentes formes, de ces personnes dans la violence.

## مقدمة :

يستخدم تعبير العنف السياسي كثيرا من طرف رجال الإعلام والسياسيين للإشارة إلى سلوك العديد من التنظيمات المتطرفة التي فضلت السرية ولجأت إلى أعمال العنف في التعبير عن اتجاهاتها، بدلا من الحوار. و في هذا الإطار نشير إلى إنه خلال العقدین الماضیین، لوحظ ظهور عدة تنظيمات دينية متطرفة في البلدان العربية، سلكت هذا المسار وهددت ومازالت تهدد الاستقرار والأمن في العديد من هذه البلدان. يميل فكر هذه التنظيمات إلى الحكم على المجتمعات التي تنتمي إليها بالجاهلية والكفر، وذلك لعدم حسب تصوراتها، اعتماد الأنظمة الحاكمة الكتاب والسنة في سن مختلف القوانين. ونظرا لما ترتب عن مثل هذا الفكر، تصدت الهيئات الرسمية في هذه المجتمعات لها وأوقفت نشاطاتها وقادتها. مما أدى إلى ازدياد ارتباط العنف بفكرهم واقتناع حتى المترددين منهم بجمية الصدام الواسع مع الأنظمة، واستخدام العنف والإرهاب من أجل تحقيق سيطرتهم وبسط تصوراتهم على المجتمع.

بالنسبة للجزائر يمكننا أن نسجل ملاحظة بينة وهي تبوؤ العنف صدارة الأحداث خلال التسعينات، حيث أصبح يمثل الإشكالية الأساسية التي تواجه المجتمع. مع العلم إن العنف السياسي والإرهاب الممارس من طرف بعض الجماعات المسلحة مازال يشكل تحديا كبيرا أمام الاستقرار والأمن اللازمين لضمان نجاح الانطلاقة الجديدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. و هذا رغم التحسن الواضح في هذا المضمار والنتائج عن تفاوض المجتمع مع هذه السابقة باستخدام العنف الرسمي المضاد من جهة والتشريع المناسب من جهة ثانية لتسهيل عدول العديد من أفراد هذه الجماعات عن الاستمرار في منحي العنف ( قانوني الرحمة والوئام المدني للذين تم العمل بهما ومشروع المصالحة الوطنية الجاري إعداده حاليا).

إن انتشار العنف بشكل واسع في التسعينات يستدعي طرح عدة تساؤلات: كيف وصلت الجزائر إلى هذه الوضعية، رغم أن الدولة أنفقت بسخاء كبير على التربية والتكوين وعلى المشاريع التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، وعلى تطوير أجهزة الأمن المختلفة؟ لماذا ترعرع في نفوس العديد من الأفراد عدا و واضح للنظام القائم؟ ماذا يعني رفض قواعد العمل المتبعة في تسيير شؤون المجتمع؟ هذه بعض من التساؤلات التي من المهم البحث عن إجابات شافية لها لحصر السابقة ومعالجتها بصورة شاملة وعميقة.

إن تاريخ الإنسانية مملوء بأحداث العنف الأليمة والمفجعة. ورغم أن الإنسان المعاصر يحتفل اليوم بتقدم العلم وبتباهي باختصاره للمسافات وتحكمه في العديد من الظواهر الطبيعية

وغزوه للفضاء، ودخوله من الباب الواسع إلى التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال، إلا أن مظاهر العنف ما تزال تروّع أكثر فأكثر. وما زال السؤال القديم الحديث "لماذا هذا العنف؟" بدون إجابة مقنعة ومرضية للعقل.

في البداية يجب التنبيه إلى إنه من غير الممكن الوصول إلى فهم موضوعي لأية ظاهرة إلا من خلال دراسة الخصائص العضوية لمكونات الظاهرة وخصائص المحيط الذي نشأت فيه. وبناء على هذه القناعة سنركز في عملنا هذا على محاولة معرفة من هم هؤلاء الأفراد؟ ومناقشة الظروف الاجتماعية والنفسية التي أدت بهم إلى تبني أو السقوط في مسار العنف والإرهاب. ويمكن تلخيص التساؤلات المرتبطة بهذا الطرح فيما يلي:

تشير أغلبية الدراسات المتوفرة حول الجماعات الإسلامية المسلحة في البلدان العربية (مصر، السعودية، سوريا، المغرب، تونس...) إلى غلبة عنصر الشباب (أقل من 25 سنة) في تكوين أفرادها. وقد اعتبرها بعض المهتمين من الأسباب الهامة التي تفسر لنا تميز هذه الجماعات بالعنف. وذلك لكون الشباب يميلون، نتيجة صغر سنهم، إلى التصورات المثالية فيما يخص تنظيم المجتمع، وبالتالي عندما تصطدم تصوراتهم المثالية مع الواقع المتناقض في الغالب معها، قد يلجئون إلى طرق تغيير تعتمد على العنف.

إن الهدف من بحثنا هذا هو دراسة الخصائص العامة لأفراد الجماعات المسلحة في الجزائر، وهذا لمقارنة هذه الخصائص مع ما هو متوفر حول مثيلاتها في البلدان العربية والتحقق من الفرضية التالية:

إن التجنيد في هذه الجماعات بالجزائر لم يشمل الشباب الذكور فقط وإنما الذكور من مختلف فئات العمر ومختلف المستويات التعليمية ومختلف المهن. وذلك لأن الأرضية كانت مهياة لظهور التطرف والعنف. حيث أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها البلاد في النصف الثاني من الثمانينات أدت إلى تأزم كبير في الوضعية الاجتماعية و السياسية، وانتشار حالة نفسية عند أغلبية الناس، أساسها الإحباط واليأس والخوف من المستقبل.

### 1- الخصائص البيوغرافية لأفراد الجماعات المسلحة في الجزائر

ما هي الخصائص العامة لأفراد الجماعات المسلحة التي ظهرت إلى العلن، وبدأت تدعو إلى العمل المسلح في/ أو بعد سنة 1991؟ هل الانتماء إليها مقتصر على فئة الشباب؟ أم شملت مختلف الفئات العمرية؟ هل أغليبتهم عزاب؟ أم يوجد هناك توزيع متساو فيما يخص العزاب والمتزوجين؟ ما هو مستواهم التعليمي؟ وما هي المهن التي كانوا يمارسونها قبل التحاقهم بهذه التنظيمات المسلحة؟

سنقدم فيما يلي بيانات تخص هذه المتغيرات، بهدف معرفة من هم هؤلاء الأفراد. مع العلم أن المعطيات التي سنعرضها في هذا البحث، أعدت بناء على المعلومات الرسمية الموثقة على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني والتي تشمل الفترة الممتدة فيما بين سنة 1992 وشهر أوت 2002

أ- الجنس:

يقدم لنا الجدول (1) توزيع أفراد الجماعات المسلحة المختلفة حسب متغير الجنس

| المجموع* | إناث   | ذكور    |
|----------|--------|---------|
| % 100    | % 1.96 | % 98.04 |

الجدول رقم (1)

من الواضح أن أغلبية أعضاء هذه الجماعات هم من الذكور. إن هذا المنحى يتماشى مع المعطيات المتوفرة حول التنظيمات المماثلة في البلدان العربية.

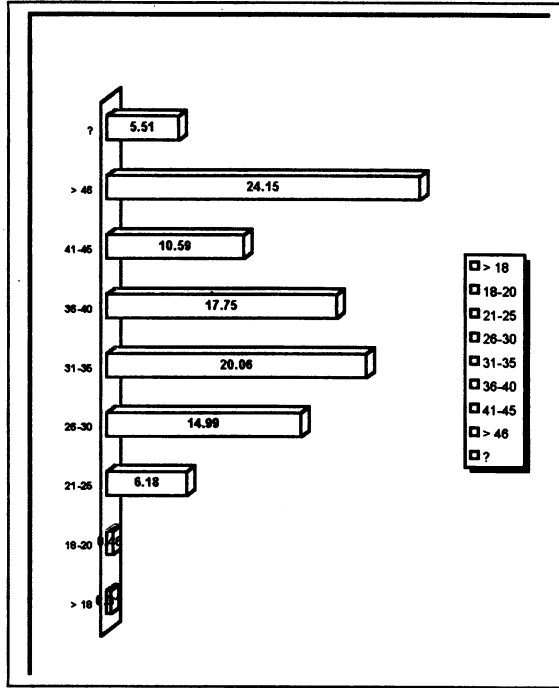
ب - السن:

يمكننا أن نتمعن في توزيع متغير السن لمجموع أفراد الجماعات المسلحة في الجدول (2). يتضح لنا من خلال الجدول (2) بأن مجتمع هذه الجماعات يتكون من مختلف الفئات العمرية الراشدة و الغلبة ليس لفئة الشباب ( 25 سنة فأقل) مثل ما هو الحال بالنسبة للجماعات المسلحة في مصر، وغيرها من البلدان العربية ( الجابري (1985)، فؤاد زكريا (1986)، محمد سعد (1990)، سمير نعيم (1990)، رشوان (1997). إن هذه الفئة بالنسبة للجماعات الجزائرية تمثل أقل من 7% و ترتفع إلى 21.94% إذا أدرجنا فئة 26-30 سنة وتصل إلى نسبة 42% إذا زدنا إلى هذا المجموع فئة 31-35 سنة. تفند هذه الأرقام بصورة واضحة الفرضية الشائعة والتداولية كثيرا بأن أغلبية أعضاء هذه الجماعات هم من الشباب. إن الأغلبية هي من الفئات المتقدمة نوعا ما في السن أي تلك التي يزيد عمرها عن 35 سنة، حيث أن هؤلاء يمثلون أكثر من النصف أي 52.49%.

هل هذه خاصية متميزة للجماعات المسلحة في الجزائر؟ إذا كان الأمر كذلك فما هي الأسباب ؟ سنحاول تقديم بعض التفسيرات في الجزء الثاني من هذا العمل .

(\*) يقصد بالمجموع في الجدول (1) مجمل أصناف الأفراد الذين انضموا إلى مختلف التنظيمات المسلحة التي أعلنت عن وجودها بعد إيقاف المسار الانتخابي لسنة 1991. إن الأصناف المقصودة هي الأفراد الذين هم في حالة متابعة أو توقيف أو تم القضاء عليهم أو من التائبين أو المفرج عنهم أو المعفى عنهم.

| النسبة % | الفئة العمرية  |
|----------|----------------|
| 0.31     | سنة 18 أقل من  |
| 0.46     | سنة 20-18      |
| 6.18     | سنة 25-21      |
| 14.99    | سنة 30-26      |
| 20.06    | سنة 35-31      |
| 17.75    | سنة 40-36      |
| 10.59    | سنة 45-41      |
| 5124.    | سنة 46         |
| 5.51     | السن غير معروف |
| 100%     | المجموع        |



جدول رقم (2)

## ج - الحالة الاجتماعية

يقدم لنا الجدول رقم (3) معلومات حول الحالة الاجتماعية لأفراد هذه الجماعات، إن المعلومات المقدمة هنا تخص عينة فقط وليس المجموع الكلي لكل أعضاء الجماعات المختلفة مثل ما هو الشأن بالنسبة لمتغيري الجنس والسن. تقدر نسبة هذه العينة بـ 48.5 % من المجموع العام.

| النسبة % | الحالة الاجتماعية |
|----------|-------------------|
| 54.24 %  | متزوج (ة)         |
| 45.28 %  | أعزب (ة)          |
| 0.31 %   | مطلق (ة)          |
| 0.16 %   | أرمل (ة)          |
| 100 %    | المجموع           |

إن القراءة الأولية للجدول رقم (3) تبين بأنه يوجد هناك توزيع جد متقارب فيما بين الأفراد المتزوجين والأفراد العزاب.

ومن أجل فهم أحسن لهذا التوزيع نقدم الجدول رقم (4) حيث يعرض علينا الحالة الاجتماعية حسب مختلف الأصناف.

الجدول (4)

| الأصناف                                    | أعزب % | متزوج % | مطلق % | أرمل % |
|--------------------------------------------|--------|---------|--------|--------|
| المتابعين حاليا الأفراد Recherchés         | 74.34  | 25.55   | 0.09   | 0.02   |
| الأفراد الموقوفين Arrêtés                  | 49.84  | 49.49   | 0.42   | 0.25   |
| الأفراد الذين تم القضاء عليهم Abattus      | 80.84  | 19.10   | 0.07   | 0.00   |
| الأفراد التائبين Repentis                  | 0.794  | 50.65   | 0.23   | 0.05   |
| الأفراد المفرج عنهم بعد قضاء الحكم Elargis | 47.51  | 52.25   | 0.19   | 0.05   |
| الأفراد المعفي عنهم Graciés                | 41.27  | 58.49   | 0.24   | 0.00   |

توضح لنا المعلومات المقدمة في الجدول رقم (4) بأن الأفراد العزاب يتمتعون بالأغلبية الكبيرة في صنف كل من المتابعين أو الذين تم القضاء عليهم. أما فيما يخص الأصناف الأخرى (التائبين و المفرج عنهم و المعفي عنهم) فتوزيع فئة العزاب والمتزوجين نجدها متقاربة جدا، بل إن نسبة المتزوجين أعلى نوعا ما. تعتبر مثل هذه النتائج مؤشر هام يدل على أن الحالة الاجتماعية من المحددات التي لديها تأثير حقيقي في عدول أو استمرار الفرد في النشاط ضمن التنظيمات المسلحة.

#### د - المستوى التعليمي:

من أجل إعطاء فكرة عن المستوى التعليمي لأفراد الجماعات المسلحة تم إعداد الجدول رقم (5) والذي يوضح لنا المستوى التعليمي للأفراد المقبوض عليهم (المجتمع الكلي).

| النسبة | المستوى          |
|--------|------------------|
| 4.04%  | أمي              |
| 16.68% | ابتدائي          |
| 11.48% | متوسط            |
| 5.79%  | ثانوي            |
| 2.65%  | جامعي            |
| 59.36% | المتغير غير موثق |
| % 100  | المجموع          |

سير المعلومات المسجلة في الجدول رقم (5) في اتجاه تأكيد أن أغلبية أفراد هذه الجماعات من ذوي المستويات التعليمية الدنيا. حيث يمكننا أن نشير إلى أن حوالي الخمس (20.68%) ليس لديهم أي مستوى أو لديهم مستوى ابتدائي. مع العلم أن نسبة الجامعيين ضعيفة جدا (2.65%). إن أعلى نسبة مسجلة في الجدول تخص الحالات التي لم يتم فيها تسجيل هذه المعلومة. لكن المعطيات المتوفرة تذهب إلى تأكيد التوزيع المشار إليه أعلاه.

هـ - المستوى الاقتصادي : يقدم لنا الجدول رقم (6) معلومات حول مهن عينة (45% من المجموع الكلي) من أفراد هذه التنظيمات أو القطاع الاقتصادي الذي كانوا ينتمون إليه.

يتضح من خلال هذا الجدول بأن أكثر من نصف الأفراد كانوا بدون عمل. إن مثل هذه النسبة العالية أهمية كبيرة. حيث يمكننا أن نفهم بأن فئة العاطلين عن العمل معرضين أكثر من غيرهم للسقوط في مسار العنف والإرهاب. وهذا سواء بسبب قنوط البعض منهم لانسداد كل الأبواب أمامهم، أو لسهولة توريطهم ثم إلزامهم بالتحديد والالتحاق بهذه التنظيمات المسلحة .

إن المعلومات التي يقدمها لنا الجدول (6) تشير إلى أن نسبة المعلمين من سلك التعليم الأساسي والثانوي ضعيفة جدا إذ لا تتعدى 1.97%. تعتبر المهن المسماة بالأعمال الخاصة (ميكانيكي، رصاص، نجار،...) والتجار الصغار، وعمال الشركات الوطنية، والوزارات أهم خريطة مهنية لأعضاء هذه الجماعات. وباستطاعتنا أن نقول بأن أصحاب هذه المناصب جميعا يمكن إدراجهم في فئة ذوي الدخل المحدود. خاصة إذا راعينا ما عرفته البلاد في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من ارتفاع في نسب التضخم، وخفض لقيمة الدينار، وارتفاع في الأسعار بسبب كف الدولة عن سياسة الدعم التي كانت تعتمد عليها في السابق. إن نوعية المعطيات التي تم عرضها في هذا الجزء، وطبيعة اتجاهها، تمكننا من إبراز النقاط التالية:

إن أغلبية أفراد هذه الجماعات ليسوا من الشباب كما يساد الاعتقاد و إنما من الكبار في السن (36 سنة فأكثر). و في هذا الإطار يمكننا أن نقول بأن الشباب لم ينساب إلى مسار العنف والإرهاب، و أن مؤسسات المجتمع مثل الأسرة والمدرسة والجامعة لعبت بشكل أو بآخر وظيفتها الاجتماعية، فيما يخص دعم وحماية هذه الفئة من السقوط في أحضان التطرف و ما يتبع ذلك من عنف بمختلف أشكاله .

- إن الحالة الاجتماعية لأفراد هذه الجماعات تؤكد النقطة السابقة. إذ نجد بينهم أكثر من النصف متزوجين (54.25%). إن نسبة العزاب نجدها مرتفعة فقط بين الأفراد الذين هم في حالة متابعة حاليا أو الذين سقطوا خلال مختلف المواجهات مع قوات الأمن.

- إن أغلبية أفراد هذه التنظيمات لم يكن لديهم دخل مضمون أو كاف وذلك لأنهم إما من فئة البطالين أو من ذوي الدخل المحدود.

- إن المستوى التعليمي البسيط هو السائد بالدرجة الأولى بين أفراد هذه الجماعات. إن النتائج التي توصلنا إليها و المعلنة أعلاه تدفعنا إلى طرح تساؤلات عديدة حول العديد من النقاط أهمها ما يلي :

من الواضح أن المنخرطين في التنظيمات المسلحة في الجزائر يتكونون بالدرجة الأولى من الكبار في السن (36 سنة فأكثر) وليس من الشباب، كما يسود الاعتقاد، وكما هو ملاحظ في التنظيمات المماثلة في البلدان العربية، فلماذا؟ مع العلم أنه من الناحية السيكولوجية ينظر إلى الأفراد الذين ينتمون إلى فئة 26-40 سنة على أنهم بلغوا مرحلة نمو تسيطر فيها الحاجة إلى الإنتاج، والإبداع، والإنجاب وإعداد الخلف لاستلام المشعل من أجل مواصلة المشوار ( النظرية الاجتماعية في النمو لإركسون). وبالتالي يبدو لنا من الأهمية العمل على تحديد الظروف الخارجية والحالة النفسية التي جعلت هؤلاء الأفراد يتعدون عن هذه القاعدة السيكولوجية.

و مما يزيد في أهمية هذا الطرح هو أن الأغلبية من هؤلاء الأفراد، بالإضافة إلى كونهم من الكبار في السن، نجد حالتهم الاجتماعية من صنف المتزوجين. وبالتالي كان من المفروض أن تكون مسؤولياتهم الاجتماعية ذراعا واقية تحميهم من انتهاج مسارات غير آمنة. سنعمل فيما سيأتي على تقديم بعض التأملات التي يمكن أن تلقي بعض من الضوء حول هذه النقطة الجوهرية والقاعدية.

(الجدول رقم 6)

| المهنة/ القطاع    | النسبة | المهنة/ القطاع          | النسبة  |
|-------------------|--------|-------------------------|---------|
| الوزارات          | 4.25 % | قطاع النقل              | 0.36 %  |
| المجموعات المحلية | 0.29 % | قطاع الأشغال العمومية   | 1.22 %  |
| سونلغاز           | 0.06 % | القطاع الزراعي والتغذية | 0.34 %  |
| الحماية المدنية   | 0.05 % | الشركات الوطنية         | 9.01 %  |
| القطاع الصحي      | 1.16 % | الجيش                   | 0.06 %  |
| التعليم الابتدائي | 1.34 % | المتقاعدين              | 0.18 %  |
| التعليم المتوسط   | 0.63 % | التجار الصغار والحرفيين | 6.59 %  |
| التعليم الثانوي   | 0.36 % | الأعمال الخاصة          | 15.95 % |
| التعليم الجامعي   | 0.14 % | الأطباء                 | 0.12 %  |
| الثانويين         | 0.28 % | الصحفيين                | 0.03 %  |
| الطلبة            | 1.95 % | بدون عمل                | 55.6 %  |
| المجموع           |        | % 100                   |         |



## 2- العلاقة بين فشل مشروع المجتمع في التنمية و ظهور التطرف

عرفت الجزائر منذ استقلالها مرحلتين كبيرتين مختلفتين من حيث طبيعة ديناميكية التغير المرغوب فيه، وغير المرغوب فيه. تمتد المرحلة الأولى حتى أواسط الثمانينات وتميزت باستثمارات ضخمة في القطاع العمومي ومركزية كبيرة في إدارة شؤون المجتمع. أما المرحلة الثانية فبدشت بدايتها مع الانهيار الذي عرفته أسعار المحروقات، وتميزت بتطبيق إصلاحات اقتصادية عميقة هدفت إلى تحويل جذري لنموذج تسيير المجتمع<sup>(\*)</sup> أدت الاستثمارات الكبيرة التي عرفتها المرحلة الأولى إلى تكوين البنية التحتية فيما يخص العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وفي إطار إنجاز المشاريع المختلفة تم تكوين وتوظيف أعداد هائلة من اليد العاملة، مما سمح بخفض نسبة البطالة بصورة مستمرة. حيث أصبحت في سنة 1985 تقدر بـ 16 % مقارنة مع 22 % في سنة 1977 و 33 % في سنة 1966. و بالموازاة مع الانخفاض المستمر في نسبة البطالة، عرفت الأجور تحسنا في حقيقتها، وهذا للرءاء المالي الذي كانت تعرفه البلاد والناتج عن ارتفاع أسعار النفط. حيث قدر التحسن في القدرة الشرائية المتوسطة للأجور بـ 42 % فيما بين 1969 و 1980. دخل اقتصاد الجزائر في أزمة خانقة مع بداية المرحلة الثانية (بداية النصف الثاني للثمانينات) ومن أهم مظاهرها ما يلي:

أ - عرفت نسب النمو الاقتصادي المسجلة نتيجة انخفاض الاستثمارات، قima ضعيفة ( أقل من 1% ) أو سلبية (مثلا -2.2 % في سنة 1993 ) وهذا حتى سنة 1995.

ب - انخفضت عروض العمل بشكل كبير حيث انحدرت فيما بين 1985 و 1995 من 140000 منصب شغل جديد سنويا إلى أقل من 40000 منصب، مما زاد في سرعة ارتفاع نسبة البطالة. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة البطالة لم تتوقف عن الارتفاع منذ سنة 1987. وقد قدر عدد البطالين في سنة 1997 بـ 2.3 مليون عاطل عن العمل ( 29.2 في المائة ).

ج - وصل العجز في تأمين الحاجيات الغذائية حدود لا تطاق حيث أصبحت الجزائر من اكبر المستوردين في العالم فيما يخص العديد من المواد الغذائية الأساسية مثل القمح، الحليب، القهوة، الزيت،..... و قد أدى هذا الوضع إلى حصول، من حين إلى آخر ولمدد طويلة، ندرة العديد من المواد، مما زاد في التأزم الاجتماعي للبلاد. ويشير

(\*) إن الإحصائيات التي سنقدمها هنا مأخوذة من التقارير الرسمية لكل من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعية(CNES ) و المكتب الوطني للإحصاء(ONS )

التقرير الاقتصادي العربي لعام 1987 إلى أن معظم الأقطار العربية ( الجزائر من بينها) كانت تعاني عجزا اضافيا فيما يخص الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية.

د- عرفت مشكلة السكن تعقدا فعليا، بسبب النقص الكبير في عملية إنجاز المساكن وارتفاع أسعار مواد البناء والمضاربة على الأراضي المخصصة للبناء. لقد كان لهذه الأزمة تأثير سلبي وبصورة واضحة على مشاريع الشباب فيما يخص الزواج. حيث أنهم أصبحوا يفكرون في هذه المشاريع في سن متأخرة أي عند بلوغ الثلاثينات. ويعملون جاهدين أثناء العشرينات لتوفير الحد الأدنى من الظروف اللازمة لمثل هذه المشاريع. إن هذا الوضع ساهم في إحداث الشعور باليأس والضياع عند هذه الفئة، وزاد من الشعور بالحسرة والخوف من المستقبل عند ذويهم.

هـ - تفاقمت المديونية الخارجية وأصبحت مشكلة أساسية، وهذا لفشل الاقتصاد الجزائري في تنويع مصادر الدخل واعتماده بصورة شبه كلية (أكثر من 95%) على عائدات المحروقات في تمويل الخزينة. وقد أدى هذا الاختناق المالي بالجزائر في بداية التسعينات إلى الدخول في مفاوضات مع الدائنين والمؤسسات المالية الدولية من أجل إعادة جدولة ديونها. وبطبيعة الحال فإن وصفا إعادة الجدولة قابلها شروط قاسية، زادت في الإضرار بالمستوى المعيشي للأفراد، خاصة الطبقة الوسطى والدنيا في المجتمع. وكمثال عن هذه الجوانب السلبية عملية تسريح العمال بسبب غلق بعض المؤسسات العمومية، أو تقليص عدد عاملها، ففيما بين 1994 و 1998 وصل عدد المسرحين إلى 360000 عامل . إن لخصائص التنمية الاقتصادية لهاتين المرحلتين وطبيعة التوجه السياسي تداعيات اجتماعية ونفسية هامة. لقد كان الخطاب السياسي في المرحلة الأولى يركز على أهمية تجنيد الجميع لدفع عجلة خطط التنمية إلى الأمام، لتحقيق النمو والرخاء الاقتصادي، الكفيلين برفع قدرات البلاد في مواجهة الصعوبات في المستقبل، في حالة حلول السنوات العجاف لسبب أو لآخر، والخروج من التخلف بصورة نهائية. لكن أداء النظام كان مخيبا للآمال والنتائج كانت عكسية، مثل ما تشير إليه المؤشرات الآتية الذكر. فبمجرد أن حدث خلل في أسعار النفط ظهرت للعيان مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري، حيث اختنق، فدخلت البلاد في دوامة خطيرة.

من الواضح أن أهم عيب في النظام الاجتماعي والسياسي الذي كان قائما في المرحلة الأولى هي مركزته القوية، وثقافت النظام على إمساكه بجميع الفضاءات و ميكانيزمات القرارات السياسية والاقتصادية والإعلامية من جهة، ومن جهة أخرى مطالبة المواطنين بالولاء التام وعدم إبداء أية معارضة في مقابل توفير حاجياتهم المختلفة. لقد كانت السلطة

تفرض أي وسيط بينها وبين المواطن مهما كان، مما أحر تطور التعددية السياسية وحيث المجتمع المدني (بوسنة 2002) وفرض التوجه الواحد والتصور الواحد.

مع العلم إن أفراد الشعب قبلوا هذا العقد الاجتماعي مع النظام في المرحلة الأولى (مركزية وشمولية النظام من جهة و ولاء المواطن من جهة أخرى)، بناء على أن النظام يسعى جاهدا إلى تحقيق دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، تتمتع باقتصاد متطور، وتعمل على تطبيق نفس القوانين على جميع الناس، وفقا لفلسفة اجتماعية عادلة. ولكن بمجرد ما ظهر في بداية النصف الثاني للثمانينات بأن النظام فشل في تحقيق هذه الغايات، وتبين عجزه بوضوح في الاستجابة للمتطلبات الأساسية لأفراد الشعب، من غذاء وسكن وشغل... بسبب شح المصدر الأساسي الذي كان يعتمد عليه في تغذية الخزينة، في السنوات السابقة، اهتزت شرعيته، وبالتالي بدأت حتمية العد التنازلي لإحداث تغيير راديكالي لكل ركائز وقواعد التسيير التي كانت معتمدة في المجتمع. خاصة وأن مؤسسات هذا النظام السياسية والمدنية ( الحزب و جمعيات المجتمع المدني التابعة له) لم تكن قادرة على استيعاب الطاقات الهائلة من مختلف فئات المجتمع وتياراته، والتي كانت تريد التعبير عن آرائها، والمشاركة في صنع السياسات المناسبة لمستقبلها. والأكثر من ذلك أن هذه المؤسسات أصبحت غير مؤهلة في نظر العديد من الناس لمواجهة التحديات المطروحة أمام المجتمع.

يعتبر انفجار 5 أكتوبر 1988 مؤشرا اجتماعيا صريحا عن هذا الانفصام وعن غضب المجتمع ورفضه في استمرار تسيير الشؤون العامة بنفس الهيئات والقواعد. ولقد عمد النظام بعد مدة قصيرة من هذه الصرخة إلى تعديل الدستور لتدارك عيوب المركزية المفرطة في السلطة وفتح المجال السياسي والإعلامي. وأدى هذا الإجراء إلى تعددية حزبية وإعلامية كبيرة. لكن عملية التحول من نظام مجتمع أساسه الحزب الواحد والصوت الواحد إلى نظام مبني على تعدد الأصوات والتصورات في إطار ديمقراطي، لم تكن بالعملية السهلة. ومما زاد الأمر تعقدا هو أن العنف أصبح من البدائل المتاحة والمطروحة للاستخدام، وذلك نتيجة ما يلي :

1- غياب تقاليد الثقافة الديمقراطية التي تسمح بالتناوب على السلطة بواسطة الوسائل السياسية غير العنيفة، مثل الحوار والحجة من أجل الإقناع، مع احترام الآخر، وتقبل حقه في استخدام نفس الأدوات من أجل إقناع الناس بمشروعه.

2- فشل القوى الاجتماعية والسياسية التي ظهرت على الاتفاق ولو على الحد الأدنى من الأهداف التي يجب الالتزام بها وعدم الحياد عنها.

## 3- سيادة جو مشحون بالصراع والتهديد.

كان الاتجاه السياسي الإسلامي واحداً من أبرز الاتجاهات التي ظهرت إلى العلن بقوة عند سن التعددية، وتصدرت الأحداث جماعات متطرفة من هذا الاتجاه و التي لجأت فيما بعد إلى استخدام العنف السياسي بكل صوره وأشكاله بما في ذلك الإرهاب. يعتبر ظهور هذا التيار السياسي كقوة شيئاً طبيعياً وذلك نتيجة تجذر الثقافة الإسلامية في المجتمع وقيام دعاء هذا التيار بعملية تحسيس واسعة شملت مختلف مدن وقرى الوطن ولمدة كافية من الزمن (خاصة في النصف الثاني من الثمانينات)، واختيار المنشطين الطريقة المناسبة لتوصيل أفكارهم، حيث اعتمدوا على الاتصال المباشر بالناس. مع العلم أن هذا النوع من الاتصال يعتبر أكثر الأنواع فعالية في الإقناع، وذلك لأن المجتمع ترتفع فيه الأمية من جهة ومن جهة أخرى تعتمد ثقافته بالأساس على الاتصال الشفوي المباشر في مختلف تظاهراتها. و مما زاد في توسع التعاطف مع هذا الاتجاه، و تعبئة الكثير من الناس، واقتناعهم بأن أحسن حل للخروج من الأزمة، يكمن في تعويض النظام القائم بنظام منبثق عن الطرح الإسلامي التقليدي هو:

أولاً - الفراغ الأيديولوجي الكبير الذي حدث عندما تقاوى مبدأ "الاختيار الاشتراكي لا رجعة فيه" في الثبات أمام الهزة العنيفة التي تعرض لها المجتمع، نتيجة انهيار أسعار النفط. و اتضح أن المؤسسات السياسية التابعة للنظام لم تكن قادرة على تقديم فكر يتمتع بالتماسك النظري ويتضمن القوة الدلالية اللازمة لتحليل الواقع وتحدياته وتحديد آفاق التغيير و المرات الآمنة التي يتعين على الجميع التجند من أجل انتهازها.

ثانياً - مرارة معاشة الناس للنتائج السلبية الناجمة عن فشل النظام الذريع في تحقيق ما وعد به، من رخاء اقتصادي وعدالة اجتماعية ودولة قوية قادرة على الحفاظ على مكانة عالية بين الأمم، و هذا طيلة أزيد من عقدين من الزمن. إن الغالبية العظمى من الناس كانت تشعر بأنها أبعدت عن المشاركة في صياغة الاختيارات والسياسات وبناء القرارات، وبالتالي لم تجد أية صعوبة في رفض حتى مجرد التفكير في قبول تحمل ولو القليل من المسؤولية فيما يخص الأخطاء التي أدت إلى ما آلت إليه البلاد. لقد كان الجميع متفقاً على أن النظام يتحمل المسؤولية لوحده كاملة.

ثالثاً - استغلال القوى السياسية التي ظهرت بعد التعددية هذه الحالة النفسية في محاولة تمرير رسائلها وتوسيع قاعدتها الجماهيرية المؤيدة إلى طروحاتها و تعميق الهوة بين النظام وأفراد الشعب.

حقق التيار الإسلامي نجاحا كبيرا حيث تمكن من تمرير تفسيره المبسط للأسباب التي كانت وراء دخول البلاد في أزمة معقدة، والتي تنحصر حسبها، في ابتعاد النظام عن تطبيق الإسلام. إن تقبل الكثير من الناس لهذا التفسير جعلهم يقبلون أيضا الحل المقترح من طرف منشطي هذا التيار لتدارك الأخطاء وتقويم المسار. وتجدر الإشارة إلى أن ضعف الفكر السياسي الرسمي الصادر عن النظام في الجزائر، وعدم قدرته على إنتاج المفاهيم النظرية التي يمكن تحليل الواقع في إطارها، سهل من مهمة اكتساح التيار الإسلامي للساحة. مع العلم أن هذا الواقع السياسي في الجزائر يؤكد ما ذهب إليه برهان غليون (1986) فيما يخص خصائص الفكر السياسي العربي حيث يشير إلى أنه منذ وصول الناصرية إلى مرحلة الأزمة ظهر تيار إسلامي قوي، وتيار علماني لائكي متغرب، ونما الصراع بينهما. وترجع هذه القطبية التي ظهرت على الساحة كما يقول هذا المفكر، إلى فشل الفكر العربي في تجاوز النزعة بين الفكر الغربي الحديث والطرح الإسلامي العربي التقليدي .

### مناقشة

بناء على التحليل المقدم أعلاه يمكننا أن نقول بأن ظهور الجماعات الإسلامية المسلحة حدث في ظل خلفية اجتماعية متأزمة أساسها الارتفاع المستمر للبطالة والفقر، وفقدان المجتمع لمشروع واضح المعالم، هذا بالإضافة إلى تذبذب كبير في القيم حيث أصبح المال هو القيمة العليا، ومكانة الفرد تتحدد بحسب قدراته المادية. فالفرد الناجح هو الفرد "القافر" والقادر على تجاوز كل شيء في طريقه. بما في ذلك القانون من أجل الكسب والربح السريع. لم تعد العلاقة بين الجهد والجزاء متوازنة، وم يعد للتعليم والتكوين أهمية مثل ما كان في الستينات والسبعينات... هذا التذبذب في القيم أدى إلى ترقية مختلف النشاطات غير الرسمية على حساب الرسمية والتي أساسها التحايل على القانون وأخلاقيات العمل ( ازدهار الترابندو). كما أن هذه التنظيمات ظهرت في ظل خلفية سيكولوجية متميزة بفقدان الثقة في الذات وفي الآخر، نتيجة الفشل الذي عم وأصبح القاسم المشترك بين الفرد والمجتمع. إن فشل المجتمع في تحقيق التنمية وبالتالي تفكك مختلف النقاط المرجعية التي كانت معالم قوية في محيط الأفراد، ومصدر التفاؤل والإيمان بمستقبل زاهر، أدى إلى توليد حالة من التشاؤم والخوف من المستقبل وسيادة الشعور، خاصة لدى أفراد الطبقة الوسطى والدنيا، بعدم القدرة على تجاوز صعوبات الواقع و إيجاد المخرج المناسب من الوضعية المعقدة والخطيرة التي عمت وأغلقت مختلف المنافذ والأبواب.

توضح نتائج دراسة ميدانية تمت في سنة 1991 شملت حوالي 2500 شاب على المستوى الوطني (889 من تلاميذ التعليم الثانوي (السنة الثالثة)، 932 من مرتبصي التكوين

المهني، و559 من الباحثين عن عمل أو تكوين ) بأن نظرة الأغلبية إلى المستقبل يسيطر عليها القلق وعدم الاطمئنان حيث كانت نسبة المفحوصين الذين كانوا يشعرون بالاطمئنان فيما يخص المستقبل تقدر بـ 12.9 % فقط ( بوسنة و آخريين 1995 ).

إن مثل هذه الخلفية الاجتماعية والخلفية السيكولوجية تؤدي في أغلب الأحيان إلى التطرف. وهذا مما يفسر في رأينا ظهور الجماعات المتطرفة في التيار الإسلامي وشمها لمختلف الفئات العمرية و ذوي الحالة الاجتماعية من صنف المتزوجين. إن مثل هذه الجماعات لم يكن لديها أي رواج في الستينات والسبعينات لأن كلا من المجتمع والفرد كانا يتمتعان بمشروع وثقة في المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن التطرف يؤدي إلى العنف، لأن الشخص المتطرف يتحكم فيه خصائصه الانفعالية والتميز بكرهية كل شيء، وعدم استخدام العقل بصورة موضوعية في النظرة إلى الأمور. وفي الخلاصة يبدو لنا من الضروري أن نشير إلى أن انتشار التطرف وما تبعه من استخدام لمختلف أنواع العنف والإرهاب في التسعينات بالجزائر يجب النظر إليه ليس فقط من زاوية المسؤولية الفردية. ففي ظروف اقتصادية صعبة، و وضع اجتماعي متأزم، وفراغ أيديولوجي كبير من الصعب على جميع الأفراد الحفاظ على التوازن النفسي وانتهاج الطريق الصحيح دائما. يذهب سمير نعيم (1990) إلى أن الانتماء إلى الجماعات الدينية المتطرفة يمثل مخرجا مغريا وأملا كاذبا في الخلاص من المشكلات بالنسبة للعديد من الأفراد. واعتبر هذا المخرج من بين الطرق الغير سليمة والغير صحية، التي أصبحت منتشرة في المجتمع العربي.

بطبيعة الحال لا يمكن إرجاع سلوك العنف والإرهاب فقط إلى المحددات الخارجية عن الفرد لأنه مهما كانت أهمية هذه المحددات يبقى الفرد مسؤولا عن أفعاله، كما أنه لا يمكن تبرير العنف والإرهاب مهما كانت الأسباب. إلا أن إهمال خصائص الواقع الذي ترعرع فيه التطرف لن يفيد ولن يسمح بتجاوز هذه الظاهرة.

ولهذا فإن معالجة هذه الظاهرة لا تنحصر في الإجراءات الأمنية فقط، لأن الأمر أكثر تعقدا من التكفل بالأعراض وإهمال الجذور. إن العلاج يتطلب وضع إستراتيجية طويلة الأمد تدرج ضمن مشروع التنمية الاجتماعية. الشاملة والدائمة للمجتمع. وبالتالي تبرز ضرورة مساهمة مختلف المختصين في دراسة وتحليل وإبراز حثيات هذه الظاهرة، ووزن مختلف العوامل التي ساهمت في انتشارها، ومدى فعالية مختلف الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية في رد الاطمئنان والاستقرار إلى النفوس.

## المراجع

- 1- برهان غليون (1986) : مجتمع النخبة. بيروت معهد الإنماء العربي.
- 2- بوسنة محمود (2000) : الحركة الجموعية في الجزائر : نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن . مجلة العلوم الإنسانية- جامعة قسنطينة.
- 3- حسين عبد الرحمان أحمد رشوان (1997) : التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع دار المعرفة الجامعية.
- 4- سمير نعيم أمين (1990) : المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني : حالة مصر، مجلة المستقبل العربي العدد 131
- 5- محمد سعيد أبو عامود (1990) البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات : مصر كحالة للدراسة. مجلة المستقبل العربي العدد 143 .
- 6- محمد عابد الجابري (1985) الجماعات الإسلامية المعاصرة في المملكة المغربية : مجلة اليقظة العربية العدد 7 .
- 7- فؤاد زكريا (1986) الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة. القاهرة دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع.
- 8- Boussena M. Cherifati M. D. Zahi C. (1995) L'information et l'orientation professionnel en Algérie : Réalité et enjeux. Publication CERPEQ - Alger .
- 9- Rapports et Données statistiques .
  - CNES (1996) Rapport de conjoncture .
  - CNES (1998) Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel .
  - CNES (1999) R apport national sur le développement humain .
  - ONS Collection statistique plusieurs numéros (1985-2002) .